بيان: مفترق طرق، إما نحو الحرية أو الاستبداد

مع انهيار النظام البائد اجتاحت الشعب السوري الذي عانى من ويلات الاستبداد والظلم في ظل نظام الطغمة لآل الأسد مشاعر البهجة والارتياح والامل بالتحرر ، ولملمة الجراح ولم شمل السوريين/ات في نظام ديمقراطي جديد يحقق لهم العدل والحرية والكرامة بعد الثورة الشعبية العظيمة التي اندلعت في منتصف آذار/ مارس 2011 التي قدم خلالها الشعب السوري عشرات آلاف الشهداء من أجل تحقيق اهدافها. لكن الشك والخيبة أصبح يراود قطاعات واسعة من الشعب. فمعيشتهم تدهورت أكثر وازداد الانشطار العامودي بين السوريين/ات مع تزايد التمييز العرقي والطائفي بغطاء من السلطة الجديدة التي استعاضت عن وعودها بمشاركة كل السوريين//ات في بناء سوريا الجديدة بإجراءات فوقية تهميشية عبر ما سمي بمؤتمر اعلان النصر لفصائل عسكرية عينت رئيسا للبلاد تلاها ما سمي بمؤتمر الحوار الوطني الذي لم يستغرق يوما واحدا، وما تلا ذلك من مقتله طائفية في الساحل لينتهي الامر باعلان دستوري بغياب كامل لادنى مشاركة حقيقية او ديمقراطية.

لقد جاء الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عن السلطة الجديدة ، شكلاً ومضموناً، مخيبا لآمال الجماهير الواسعة، من جهة. وترسيخاً لما هو نقيض لأهداف وجذور الثورة السورية، في الحرية والعدالة والمساواة. حيث شرعن هذا الإعلان تركيز كافة السلطات في يد فرد واحد هو الرئيس. بما لا يعدو كونه سوى محاولة لإعادة إنتاج نظام الطغمة السابق لكن بدون الأسد و بغطاء دستوري جديد مشابه لسابقه.

والأهم من ذلك أن هذا الإعلان الدستوري لا يستند على أي شرعية شعبية، فمصدر اي شرعية هو الشعب الحر وحده، كما انه لا يؤسس لها، فهو بالفعل لا تنبع مشروعيته إلا من السلطة المستندة على أجهزتها المسلحة التي يقف على رئيسها احمد الشرع بعد أن قام بتنصيب نفسه رئيساً مطلق الصلاحيات، وكاننا اصبحنا في نظام حكم ملكي مطلق.

وبالتالي فإن إصدار هذا الإعلان يجعل نافلا أي ضمانات حقيقية لتغيير جذري ديمقراطي واجتماعي في بنية النظام السياسي السابق المنهار، ربما الاختلاف الأساسي بينهما هو استبدال نخبة حاكمة سابقة بواحدة جديدة، يضاف الى ذلك انه يمهد لإعادة إنتاج نفس الأدوات والأساليب الأمنية والاعلامية التي استخدمها النظام السابق لقمع الشعب السوري وإخضاعه.

لذا فإننا نحذر من المسار السياسي المحافظ الذي تمضي فيه السلطة الجديدة والذي تكثفت رجعيته في الممارسات، التي جاءت مناقضة تماما للوعود التي قدمتها السلطة، وفي هذا السياق جاء الإعلان الدستوري ليؤكد هذا المنحى.

لذلك، فان الإعلان الدستوري لا يعالج الأسباب الجذرية للأزمة السورية، بل يعيد إنتاج نفس الظروف التي أدت إلى اندلاع الثورة. فغياب الديمقراطية الحقيقية، واستمرار التمييز الديني والطائفي، وتركيز السلطة في يد فرد أو فئة صغيرة، وسياسات اللبرلة الاقتصادية كلها عوامل تؤدي إلى استمرار الصراع السياسي والاجتماعي وعدم الاستقرار في البلاد.

إن تيار اليسار الثوري في سوريا يرى أن الحل الحقيقي لأزمة سوريا لا يمكن أن يتم عبر إعلانات دستورية شكلية لا تقطع جذريا مع أسس الاستبداد والفساد. بل يتطلب الأمر الانتظام السياسي خلف مشروع واضح؛ توسيع مساحة الحريات والنشاط السياسي والنقابي والاعلامي الحر والمستقل، والانتقال إلى نظام ديمقراطي حقيقي لاطائفي بمشاركة لكل القوى السياسية والشعبية، عبر انتخابات حرة ونزيهة على أساس النسبية.

وكذلك مناهضة كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمس مصالح الشرائح الشعبية الواسعة، وبناء دولة ديمقراطية حقيقية تقوم على مبدأ المواطنة الكاملة والمساواة بين جميع السوريين على النقيض من مشاريع تسييس الهوية.
إقرار دستور ديمقراطي يضمن فصل السلطات ويؤسس لنظام سياسي تعددي يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
تحقيق العدالة الانتقالية عبر محاسبة جميع المجرمين الذين ارتكبوا جرائم بحق الشعب السوري، وتعويض الضحايا وعائلات الشهداء.
إعادة بناء الدولة السورية على أسس جديدة تضمن العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتضمن حق الشعب السوري في تقرير مصيره، وتعترف بالتعددية القومية والدينية والثقافية السورية، دون تمييز. وتحافظ على سيادة الشعب كاملة في رسم مستقبله واستقلال بلاده من كل محتل.

إننا في تيار اليسار الثوري نؤكد أننا لن نتوقف عن الدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية، وسنواصل العمل مع القوى السياسية والشعبية التي تشاطرنا العمل المشترك لتحقيق أهداف الثورة في الحرية، الكرامة، والعدالة الاجتماعية.

كل السلطة والثروة للشعب
تيار اليسار الثوري في سوريا
17 آذار/مارس 2025